مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 1 عدد 1 (2020)

الاستقرار القانوني ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي

The Role of Legal Stability in Attracting Foreign Investment

الدكتور بشار عدنان إبراهيم ملكاوي، أستاذ القانون المدني المشارك

كلية الحقوق – الجامعة الأردنية، معهد الإدارة العامة – الرياض

Dr. Bashar Adnan Ibrahim Malkawi, Associate Professor of Civil Law

Faculty of Law – University of Jordan, Institute of Public Administration – Riyadh- Saudi Arabia

https://doi.org/10.57072/ar.v1i1.12

نشرت في 2020/06/15

المستخلص:

يحقق الاستثمار الأجنبي نفعاً لكلا الطرفين؛ الدولة المستضيفة للاستثمار، والجهة المستثمرة، ولحماية هذا النفع لا بد من تحقيق العدالة التي تحفظ حقوق كلا الطرفين، القاعدة القانونية هي الوسيلة التي تُمكّن من تحقيق العدالة؛ من هنا كانت الحاجة العملية لتحقيق النفع المرجو من الأطراف من خلال الاستقرار القانوني في الدولة. تقدّم هذه الدراسة ثلاثة محاور تتمثل في: القوانين الجاذبة للاستثمار الأجنبي، والقوانين الداعمة والمشجعة للاستثمار الأجنبي، وأخيراً قوانين استدامة الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار القانوني، الاستثمار الأجنبي، العدالة.

Abstract:

Foreign investment benefits both parties, host country and the investor. And in order to protect this benefit, it is important to achieve justice that guarantees the rights of both parties. The legal rule is the means to achieve this justice. Therefore, it is necessary to attain benefit from parties through legal stability in the state. The present study discusses three axes represented in laws that attract foreign investment, laws that support and encourage foreign investment and laws that help sustainability of foreign investment.

Keywords: Legal Stability, Foreign Investment, justice.

المقدمة:

يعتبر جذب الاستثمار من الأهداف الاستراتيجية التي تتنافس الدول فيما بينها لتحقيقه، ويستدعي ذلك لتوفير بيئة مناسبة تحقق هذا الجذب واستدامته، حتى تتحقق نتائجه الاقتصادية الطموحة للدولة.

يجب فهم جذب الاستثمار على أنه منفعة متبادلة بين الأطراف؛ فالدولة التي توفر بيئة مناسبة تقدم في نفس الوقت تنازلات سياسية وقانونية تتصل بسيادتها[1]، غير أنها تحصل على منافع اقتصادية تنعكس على اقتصادها وعلى حياة الأفراد فيها.

[1] يمكن القول بأنه كلما أبرمت الدولة اتفاقية فإنها بصورة ما تتنازل عن جزء من سيادتها بقدر ما قدمت للطرف الآخر من حقوق. أنظر بشكل عام:

د. بشار عدنان ملكاوي. تأثر مبادئ العقد عند حلول أزمة سياسية مثال الشرق الأوسط منذ عام 1945. دار وائل للنشر. عمان – الأردن. 2002.

استلم البحث في 2020/5/1 قبل للنشر في 2020/05/22

من جانب آخر فإن المستثمر الخاضع لمبدأ اقليمية القوانين[2] في وطنه يخرج عن حدود هذا المبدأ في حالة إقامة استثماراته في اقليم آخر، غير أنه يأخذ مخاطر قانونية كثيرة تنعكس على استثماره؛ فهو خارج حدود دولته، قد يقع ضحية للتعديلات القانونية أو لوجوب خضوعه لنظام قانوني أو نظام قضائي آخر غير النظام القانوني الوطني.

تثور الأسئلة القانونية من جانب الطرفين في جذب الاستثمارات؛ فمن جانب تثور الأسئلة من الدولة الراغبة في جذب الاستثمار حول القوانين المعنية بالاستثمار وكيفية تحديدها، وما يجب أن تتضمنه حتى تحقّق الجذب الحقيقي للاستثمار. ومن ثم نتحدث عن الاستقرار القانوني في هذه القوانين.

أما من جانب المستثمر فهناك أسئلة قانونية تتصل في المعيار القانوني الذي يجب عليه أن يتبناه في تحديد الدولة التي يرغب في الاستثمار فيها، وفي هذه الحالة قد نقف أمام تساؤل حول العلاقة بين طبيعة الاستثمار المطلوب والقوانين ذات العلاقة، فهل يجب تحديد هذا الاستثمار ومن ثم تحديد القوانين المعنية؟

أم أن طبيعة الاستثمار لا تنعكس على هذه القوانين وإنما معيارها موضوعي دائماً؟

نعتقد بأن هناك مرحلتين مختلفتين يجب على الدولة أن تراعيهما في موضوع جذب الاستثمار؛ فالهدف الفعلي ليس مجرد جذب هذه الاستثمار ات ولكن يجب أيضاً المحافظة عليها واستمرارها حتى تحقق الأهداف المرجوة منها كزيادة الدخل القومي وتخفيض نسبة البطالة وغيرها.

تتمثل المرحلة الأولى في البحث في القوانين الجاذبة للاستثمار؛ إذ لا بدّ من تحديد هذه القوانين وبيان الرابط بينها وبين جذب الاستثمار. أما المرحلة الثانية فنبحث في القوانين الداعمة والمشجعة على استقرار الاستثمار.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأن ما يمكن أن نراه استقراراً قانونياً قد يصبح مع الوقت جمود قانوني ينعكس على الحاجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقتضي تطوير القاعدة القانونية لتواكب حاجات المجتمع ومستجداته؛ فلا بد من البحث في الجوانب الإيجابية والسلبية للاستقرار القانوني وعلاقته بجذب الاستثمار.

يتطلب جذب الاستثمارات الاجنبية إلى جانب الاستقرار القانوني والاستقرار السياسي؛ حيث ينعكس هذا الأخير على الاستقرار القانوني بشكل واضح حيث عرف العالم في القرن الماضي التأميم للمصادر الطبيعية للدول مما انعكس على كثير من الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول، وكانت الدوافع سياسية وترجمت من خلال قواعد قانونية، ترتب على هذا الأمر ظهور شرط الثبات في العقود الدولية؛ حيث كان يتضمن هذا الشرط عدم مواجهة الجهة المستثمرة في العقد الدولي بأية قوانين جديدة تظهر أو تتبناها الدولة وتؤثر على مصالح الجهة المتعاقد معها، وانتشر شرط الثبات[3] بشكل كبير في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لما كان له

---

[2] أنظر بشكل عام حول مبدأ اقليمية القوانين:

د. بشار عدنان ملكاوي. معجم تعريف مصطلحات القانون. لا يوجد دار نشر. 2016.

أ.د. غالب الداوودي. المدخل إلى علم القانون. دار الثقافة. عمان – الأردن. 2014.

د. عبد القادر الفار. المدخل لدراسة العلوم القانونية. دار الثقافة للنشر. عمان – الأردن.

د. خالد الرويس و د. رزق الريس. المدخل لدراسة العلوم القانونية. مكتبة الرشد. الرياض. 2018.

[3] د. بشار عدنان ملكاوي. تأثر مبادئ العقد..... مرجع سابق.

من دور هام في إمكانية الاستثمار الأجنبي خاصة ما كان متعلق بالمصادر الطبيعية للدول.

تتميز هذه الدراسة بأنها تنطلق من السؤال القانوني حول القوانين التي يجب ان يهتم بها أطراف الاستثمار المتمثلة بالدولة والمستثمر الاجنبي. فعلى الدولة أن تعنيها اهتماماً كبيراً في صياغتها ومضمونها وعلى المستثمر ان يدرسها بشكل جيد لاتخاذ قراره بالاستثمار. ويتوجب بعد ذلك استقرارها القانوني ليتفق بذلك الهدف منها وهو جذب وتشجيع الاستثمار في الدولة.

مما تقدّم سيتم البحث في ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: القوانين المعنية بالاستقرار القانوني لجذب الاستثمار.

المحور الثاني: القوانين المعنية بالاستقرار القانوني لدعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

المحور الثالث: قوانين استدامة الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: القوانين المعنية بالاستقرار القانوني لجذب الاستثمار الأجنبي

إن قرار المستثمر الأجنبي للاستثمار في دولة ما إنما يتحقق بعدما يقوم بدراسة القوانين في تلك الدولة؛ وحيث أن الدولة الحديثة تنظم جميع جوانب الحياة من خلال القوانين فإنه من الصعوبة بمكان القول بأن المستثمر الأجنبي سيطلع على جميع القوانين في الدولة.

يهتم المستثمر الأجنبي بالقوانين ذات العلاقة باستثماره، فبحسب مجال الاستثمار سيكون موضوع الاهتمام، غير أننا نعتقد بأن هناك مجموعة من القوانين بشكل عام سيهتم بها المستثمر الأجنبي والتي تتمثل في القوانين العقارية والعمالية والضرائب.

سنبحث في أثر الاستقرار القانوني لهذه القوانين على جذب الاستثمار الأجنبي في الدولة من خلال ثلاثة فروع نخصصها على النحو التالي:

الفرع الأول: أثر الاستقرار في القوانين العقارية على الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: أثر الاستقرار في القوانين العمالية على الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثالث: أثر استقرار قوانين الضرائب على الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: أثر الاستقرار في القوانين العقارية على الاستثمار الأجنبي:

بحثت الكثير من الأعمال القانونية في مجال الاستملاك للعقارات وأثرها على الاستثمارات الأجنبية[4] وليست الغاية تكرار ما تقدمت به هذه الأعمال من قبل؛ وإنما ما نصبو إليه في هذا الفرع هو بيان الاستقرار القانوني في القوانين العقارية كمعيار جاذب للاستثمار الأجنبي.

[4] أنظر بشكل عام:

ميساء السامرائي. التنظيم القانوني للإستثمار الأجنبي. منشورات زين الحقوقية. بيروت – لبنان. 2018.

علي شهاب الصباحي. الإستثمار الأجنبي الخاص. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2019. صفحة 70-75.

طالب براية سليمان. الضمانات التشريعية لحماية الإستثمار الأجنبي. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2016. صفحة 99 و131.

نوارة حسين. الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي. المركز القومي للاصدارات القانونية. القاهرة. 2017. صفحة 60 و67 و134.

عرف العالم أزمة اقتصادية في العام 2007 م وما بعده كان سببها الرئيسي العقارات، وفي هذا بيان للأهمية الاقتصادية للعقارات في الدولة.

يمكننا القول بأن معيار نمو الحياة الاقتصادية هو النمو في الطلب على العقار، والعكس صحيح فإن انخفاض الطلب على العقار ينعكس سلباً على الحياة الاقتصادية للدولة؛ فالعقار يؤثر على الحياة الاقتصادية ويحرك عجلتها. فهو يتطلب أيدي عاملة، ويحتاج إلى المواد الأولية للبناء من إسمنت وحديد وأخشاب، وبعد الانتهاء من البناء فإن من يشغل العقار يحتاج إلى الأثاث والكهربائيات.

يستطيع المستثمر الأجنبي بدراسة القوانين العقارية للدولة أن يبني قراره إيجاباً أو سلباً للإقدام على عملية الاستثمار في الدولة.

إن حماية حق الملكية[5] وتوفير الضمانات القانونية له يعكس مسائل قانونية واقتصادية واجتماعية في الدولة يأخذها المستثمر جميعها بعين الاعتبار عند اتخاذ قراره بالاستثمار.

لهذا نجد بعض الدساتير نصت على حماية حق الملكية لما يعكسه من أهمية اقتصادية واجتماعية[6]؛ وبعض الدول خصصت محاكم للنظر في النزاعات العقارية[7] وبعضها الآخر نجده يقدم إقامات دائمة لمن يتملك عقاراً في إقليمها[8]، والغاية من ذلك تشجيع الاستثمار في مجال العقارات للأفراد والشركات الأجنبية على حد سواء.

إن عملية جذب الاستثمار الاجنبي تتطلب معطيات قانونية يجب أن تتحقق وعلى الدولة المستضيفة ان توليها اهتماما كبيراً. فمن جانب يجب أن تُصاغ هذه القوانين بطريقة تعكس الثبات والاستقرار. ومن جانب اخر؛ يجب الانتباه إلى مسائل موضوعية كالضرائب المتصلة بالعقار، وتملك الاجنبي، وعدم الجمود في الحياة الاقتصادية العقارية، والمرونة الإجرائية في المعاملات الإدارية ذات العلاقة بتسجيل العقار ونقل الملكية وحمايتها.

الفرع الثاني: أثر الاستقرار في القوانين العمالية على الاستثمار الأجنبي:

تعتبر القوانين العمالية معياراً هاماً للعديد من المسائل القانونية في الدولة؛ فهي تحمل جوانب من حقوق الإنسان، وجانب من القوانين الاقتصادية في الدولة، فيمثل الحد الأدنى للأجور معياراً اقتصاديا لمستوى الحياة في الدولة، وتمثل التعويضات العمالية بشكل عام سواء عن بدل الفصل التعسفي أو عن إصابات العمل معياراً للحقوق العمالية المتصلة بحقوق الإنسان[9].

---

[5] نوارة حسين. مرجع سابق. صفحة 34 و67.

[6] د. وعد الشيخلي. حق الملكية في عدد من الدساتير العربية والعراقية. دار الحكمة للدراسات والبحوث. 2014.
doral-hikma. blogspost. Com
إكرام الصواف. الحماية الدستورية والقانونية في حق الملكية الخاصة. رسالة ماجستير. الموصل. 2010.

[7] كما هو الحال في المحكمة العقارية في دبي. أنظر بشكل عام:
لطيفة محمد سالم. النظام القضائي المري الحديث. دار الشروق. القاهرة. 2010.

[8] دول تمنح الإقامة الدائمة لمن يتملك عقار. منها على سبيل المثال لا الحصر؛ اسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا.

[9] د. بشار عدنان ملكاوي. دراسات فقهية في قانون العمل. لا يوجد دار نشر. عمان – الأردن. 2014.
د. بشار عدنان ملكاوي. مدى انسجام التعويض عن إصابة العمل في القانون المدني وقانون العمل الأردني. LAMBERT.

تعكس دراسة قانون العمل في الدولة الكثير من المسائل الجوهرية، كالحياة الاجتماعية، والاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان؛ لذلك نجد أن الكثير من دول العالم تطور في قوانينها العمالية كتبني مبدأ الحق الأفضل[10]، ومكافحة العمل الجبري[11]، والمساواة بين الرجال والنساء في العمل، وتحقيق مبادئ العمل اللائق[12]، ونجد الاتجاه الدولي في مكافحة الإتجار بالبشر[13]، وضمانات حقوق العامل أثناء العمل وبعده. يجد المستثمر الأجنبي الكثير في اطلاعه على القوانين العمالية في الدولة ليعرف مدى احترام الدولة لحقـوق الإنسان؛ ويتعرف على المسـتوى الاقتصادي للأفراد فيها، والضمانات القضائية في الدولة لحقوق الأفراد فيها. وينعكس ذلك سلباً او إيجاباً على قراره بالاستثمار في الدولة المستضيفة.

يتصل قانون العمل في جوانب قانونية كثيرة؛ فهو يمثل قراءة اقتصادية واجتماعية ويعكس اهتمام الدولة بحقوق الإنسان فيها، نجد أن الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية أو عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي تقدّم معايير تتجه أغلب دول العالم لتبنيها في أنظمتها القانونية الداخلية.

يستطيع المستثمر الأجنبي من خلال دراسة قانون العمل في الدولة أن يتعرف على التزام الدولة بالمعايير القانونية الحديثة الصادرة في الاتفاقيات الدولية مما يشكل بالنسبة له ضمانة حقيقية تشجعه على اتخاذ خطوة الاستثمار في تلك الدولة.

إن بعض الاستثمارات الأجنبية قد لا تتطلب نقل العمالة إلى الدولة المستضيفة أو قد لا تكون بحاجة ابتداءً إلى أيدي عاملة في بعض الأحوال، غير أن ذلك لا يمنع المستثمر الأجنبي من دراسة قانون العمل للدولة لما يمثله هذا القانون من أهمية في معرفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والانسجام مع المجتمع الدولي، الأمر الذي يؤثر بشكل جوهري على قرار الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثالث: أثر استقرار قوانين الضرائب على الاستثمار الأجنبي:

تعتبر الضرائب في الدولة من أهم مظاهر الجذب أو النفور للمستثمر الأجنبي؛ لهذا نجد بعض الدول قد عمدت إلى وضع مناطق صناعية ضمن اقليمها معفية من الضرائب وتخضع لتنظيم قانوني خاص[14].

---

[10] د. بشار عدنان ملكاوي. مبدأ المشروعية في قانون العمل الأردني. مجلة دراسات. الجامعة الأردنية. عدد (30). مجلد (31). 2002. صفحة 390.

[11] REUET, Thierry. L’ordre public des les relations de travail. In l;order public a la fin du Xxe siècle Dalloz. 1996.

أنظر بشكل عام: الاتفاقية 29، والاتفاقية 105 من اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

[12] أنظر بشكل عام: يوسف الياس. أزمة قانون العمل المعاصر بين نهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق. دار وائل للنشر. عمان – الأردن. 2004.

[13] د. بشار عدنان ملكاوي. ضمانات منع ومكافحة الاتجار بالبشر في القانون الأردني والسعودي والاتفاقيات الدولية. في دراسات فقهية في قانون العمل. مرجع سابق. صفحة 175 وما بعدها.

[14] يسميها البعض بالمناطق الحرة أو المناطق الصناعية والغاية من هذه المناطق أنها تكون خاضعة لنظام قانوني خاص بها فلا تخضع للضرائب أو لبعض القيود المتعلقة بالجمارك وغيرها.

إن وضع هذه المناطق في اقليم الدولة بهذه الصورة يشكل مساساً بمبدأ السيادة وبمبدأ اقليمية القوانين؛ غير أنه يحقق بالنسبة للمستثمر الأجنبي استقراراً قانونياً في قوانين الضرائب. يبرز التساؤل حول الاستثمارات الأجنبية التي لا يمكن بطبيعتها أن تكون في المناطق الصناعية أو المناطق المعفاة من الضرائب في الدولة؛ فكيف يمكن التعامل بشأنها من الناحية القانونية؟

اتجهت قوانين بعض الدول إلى إعفاء المستثمر الأجنبي في هذه الحالة مدة من الزمن من الضرائب في الدولة، غير أن ذلك قد لا يوفر ضمانة حقيقية من الدولة للمستثمر الأجنبي وقد لا تحقق فعلياً الجذب الذي تسعى إليه الدولة. من هنا نجد أن بعض القوانين نصت على الإعفاء من الضريبة في حالة الازدواج الضريبي[15]؛ فالمستثمر الأجنبي إذا خضع في دولته إلى الضريبة فإنه لا يدفع الضريبة في الدولة المستضيفة للاستثمار أو العكس وذلك عن ذات الأعمال محل الاستثمار. نعتقد في هذا المجال بأنه على الدولة وقبل الحديث عن الاستقرار القانوني لقوانين الضرائب فيها وبغية جذب الاستثمار الأجنبي يمكنها أن تبحث في القطاعات الاقتصادية التي تهتم هي فيها ويهتم بها الاستثمار الأجنبي ومن ثمّ وضع تنظيم قانوني ضرائبي يعتمد على القطاعات المختلفة حسب أنواع الاستثمار الأجنبي المُراد جذبـه.

تعتبر المصادر الطبيعية في الدول من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي خاصة في حال تواجده في دول لا تمتلك التكنولوجيا المتقدمة لإمكانية استثماره، يترتب على ذلك أن الدولة تتأقلم مع هذه الحاجة لتتمكن من الحصول على هذه التكنولوجيا، فينعكس ذلك على القوانين الضرائبية فيها.

المبحث الثاني: القوانين المشجعة والداعمة للاستثمار الأجنبي

يبحث المستثمر الأجنبي عادة في الجوانب السلبية قبل الجوانب الإيجابية لاستثماره؛ فتثور لديه التساؤلات حول حماية حقوقه في حال نشوء نزاع مع الغير ؛ فهل سيحصل على حقوقه في ظل النظام القانوني الذي سيستثمر فيه؟

يهتم المستثمر الاجنبي بمعرفة مدى توفر الحماية القانونية لاستثماره في حال نشوء نزاع مع الغير. وهل ستوفر له قوانين الدولة المستضيفة الضمانات القانونية الاصولية امام السلطة القضائية ام انه معرض لخسارة استثماراته لغياب المحاكمة العادلة.

يجب على الدولة المستضيفة لتتمكن من تشجيع الاستثمار فيها ان تهتم بعدة جوانب قانونية كوجود محاكم متخصصة فيها كالمحاكم العقارية والعمالية. ويجب الاهتمام ايضا بسرعة التقاضي والاجراءات. ولا يغيب عن الذهن ضرورة وجود قوانين تساهم في معالجة الخصومة بطرق ودية في مراحل تسبق اللجوء الى القضاء كالوساطة[16] على سبيل المثال.

يوجد ثلاثة محاور قانونية مشجعة وداعمة للاستثمار الأجنبي في حال نشوء نزاع يكون المستثمر الأجنبي طرفاً فيها؛ وهي الحقوق والحريات العامة في تلك الدولة، وقوانينها الإجرائية، وقانون التحكيم فيها. سنبحث في هذه المحاور الثلاثة من خلال الفروع القادمة.

---

[15] اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الدولي صادقت عليه كل من _ على سبيل المثال لا الحصر – : مصر عام 1995، فرنسا عام 1994، الأردن عام 2017، الجزائر عام 2004، لبنان عام 1999.

[16] قوانين الوساطة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: البحرين قانون الوساطة رقم 22 لسنة 2019، والأردن قانون رقم 12 لسنة 2006.

الفرع الأول: الحقوق والحريات العامة في قوانين الدولة:

تعتبر القوانين المتصلة بحقوق الإنسان في الدولة من أهم المعايير التي تعكس تقدم الدولة ورقيها الحضاري. كما وأنها تشكل ضمانة للأفراد في حصولهم على المعاملة اللائقة في كافة الظروف.

إن المستثمر الأجنبي – وهو غالباً ما يأتي من دولة أكثر تقدماً من الناحية العلمية؛ وهذه الدول في الغالب هي دول توفر درجات مرتفعة في حماية حقوق الإنسان – يجد نفسه في مستوى حماية مساوٍ أو قريب لما يحصل عليه في بلده مما يشجعه على الاستثمار في الدولة المستضيفة ويجد أن عماله سيحصلون على معاملة لائقة في كافة الأوضاع المحتملة في ظروف الحياة.

تعتبر الدولة التي لا توفر ضمانات حقوق الإنسان دولاً منفرة للاستثمار الأجنبي؛ حيث لا يرغب هذا الأخير في أخذ المخاطرة مهما كانت المنافع والمكاسب المالية التي قد يحصل عليها.

يمكن القول في الغالب ان هناك علاقة بين الأوضاع السياسية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان. فهناك ازمات سياسية وأزمات اقتصادية ويضيف البعض ازمات قانونية[17] وفي حالة الأزمات القانونية نكون أمام غياب للكثير من جوانب حقوق الانسان.

يترتب على غياب الحماية القانونية لحقوق الانسان في الدولة انها اصبحت بيئة منفرة للاستثمار الاجنبي. وينعكس ذلك في الغالب على مستوى حياة الافراد الاقتصادية في الدولة. وأكثر من ذلك فأنها قد تصبح اي عملية استثمار من باب المخاطرة التي تمنع حتى من مجرد التفكير فيها في هذه الحالة.

إن الاهتمام العالمي لحقوق الانسان في جوانب الحياة المختلفة أثر على الدول بشكل واضح فأصبح ميدان تسابق بين الدول المتقدمة لتقديم الافضل بشكل مستمر حتى انه أصبح ينعكس على الحقوق المالية كما هو الحال في قانون العمل والضمان الاجتماعي[18].

الفرع الثاني: دور القوانين الإجرائية في التشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي:

تعتبر القوانين الإجرائية من أهم الضمانات التي يبحث عنها المستثمر الأجنبي للحصول على محاكمة عادلة في حال نشوء نزاع بينه وبين الغير. تتمثل الضمانات في القوانين الإجرائية سواء في سرعة الإجراءات أو حق الدفاع وحق التمثيل القضائي وغيرها من الضمانات الأخرى[19] من المسائل الجوهرية التي لا يمكن أن يُقدِم المستثمر الأجنبي على استثماره دون وجودها؛ فهو يضع استثماراته المتمثلة بمبالغ مرتفعة جداً ويريد الحصول على ضمانات حماية لهذه الأموال في كافة الأوضاع سواء في حالة وجود نزاع أو مع غياب النزاع القضائي، وسواءً أكان هو من يحرك الدعوة القضائية أو تم تحريكها ضده.

تعتبر طول المدد القضائية في نظر الدعوة أو عدم وجود ضمانات الدفاع أمام القضاء أو حق التمثيل القضائي في كافة

---

[17] د. بشار عدنان ملكاوي. تأثر العقد عند حلول أزمة سياسية. مرجع سابق.

[18] أنظر بشكل عام: ساندرا لينبيرغ. الضمان الإجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان.

أنظر أيضاً التقارير السنوية ISSA. .WWW.ISSA.int

أنظر أيضاً: إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة. الدورة (97) جنيف 2008/6/10.

[19] الضمانات في المحاكمة العادلة، أنظر بشكل عام:

فريجة محمد هشام. ضمانات الحق في محاكمة عادلة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان plat form.almauhal.com.

صور النزاعات القضائية سواء أكانت مدنية أو جزائية أو إدارية – التي لا بد من توافرها وتحققها جميعها – في حال عدم تحققها من اهم اسباب ابتعاد المستثمر الاجنبي – والمحلي– عن التفكير في أخذ المخاطرة باستثماراته.

تعتبر القوانين الاجرائية صمام الامان الذي يعتمد عليه الجميع في حسن تطبيق القانون وتحقيق العدالة. فالاستقرار القانوني مهما كانت القواعد القانونية متميزة بالجودة لا معنى لها امام غياب الحماية الاجرائية.

إن العدالة الاجرائية تسير جنباً الى جنب مع العدالة الموضوعية. فلا بد من التكاملية بين النصوص القانونية الموضوعية والاجرائية وإلا فإن الغاية لا تتحقق وهي العدالة.

الفرع الثالث: أثر قوانين التحكيم على التشجيع على الاستثمار الأجنبي:

يمتاز التحكيم بمجموعة من المميزات منها: السرعة في الإجراء غير أن أهم ميزة للتحكيم في رأينا هي: السرية فالأطراف يلجأون للتحكيم بقصد الحصول على سرية الإجراءات لفض النزاع بينهما؛ فعملياً عندما ينشأ نزاع بين مستثمر أجنبي على سبيل المثال وجهة أخرى فإن ظهور هذا النزاع في أروقة المحاكم من شأنه أن يصل إلى الصحافة ومن ثم من شأنه أن يشكل مساساً في اسم وسمعة المستثمر الأجنبي أو الجهة الأخرى المعنية، فعملياً يتم اللجوء إلى التحكيم بقصد الحصول على السرية في الإجراءات حيث لا يجوز لهيئة التحكيم في أغلب قوانين التحكيم إن لم يكن في جميعها أن لا يقوموا بالإفصاح عن أية معلومات متصلة بمسألة التحكيم إلا بالموافقة الخطية من أطراف النزاع، وبهذا يشكل قانون التحكيم ضمانة مهمة جداً فيما يتعلق بالسرية في فض النزاعات.

لكن الإشكالية قد تثور أحياناً في مسألة التحكيم فيما يتعلق بقواعد النظام العام[20]؛ وهي عبارة عن مجموعة قواعد قانونية آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها. ونصت أغلب قوانين التحكيم على وجوب احترام قواعد النظام العام سواء كان من الناحية الموضوعية أو من الناحية الإجرائية في الموضوع المُحال إلى التحكيم، هنا تظهر الإشكالية في أن هناك تباين بين القواعد القانونية الآمرة في مختلف الدول، غير ان ذلك يمكن تجاوزه في الطرح ذلك أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يكون قد حقق استثماره في مجال معين إلا وأنه قد التزم بقواعد النظام العام في تلك الدولة، إضافة لذلك يوجد في قوانين التحكيم عموماً ما يمكّن الأطراف من اختيار القانون الواجب التنفيذ ويمكنهم أيضاً اختيار الإجراءات التي يرونها مناسبة ويتم مراعاة قواعد النظام العام من قبل هيئة التحكيم في مكان إجراء التحكيم.

المبحث الثالث: دور قوانين مكافحة الفساد في استدامة الاستثمار الأجنبي

يبحث المستثمر الأجنبي عادة عن طول أمد الاستثمار خاصة وأن انطلاق عملية الاستثمار ونقله من مكان إلى آخر يتطلب وجود بنية تحتية، تتمثل أحياناً بنقل عمالة متخصصة تقديم امتيازات لهم، مما يعني أن هناك كلفة مالية مرتفعة على المستثمر خاصة في بدايات مشروعه الاستثماري، من هنا فإن

[20] أنظر بشكل عام:

قانون التحكيم الأردني رقم 30 لسنة 2001.

قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994.

نظام التحكيم السعودي مرسوم ملكي رقم 34 لسنة 1433هـ.

المستثمر يتطلع عادة إلى أن يكون هناك طول أمد في مشروعه الاستثماري، ولتحقيق هذه الغاية فإنه يتم دراسة القوانين الخاصة في مكافحة الفساد سواء أكان في صورة الفساد الإداري أو الفساد الذي قد يكون موجود في القطاع الخاص.

من هنا سنبحث في فرعين؛ الفرع الأول: في "دور قوانين مكافحة الفساد الإداري على استدامة الاستثمار الأجنبي"، والفرع الثاني: في "دور قوانين مكافحة الفساد في القطاع الخاص على استدامة الاستثمار الأجنبي".

الفرع الأول: دور قوانين مكافحة الفساد الإداري على استدامة الاستثمار الأجنبي:

تعتبر قوانين مكافحة الفساد من الضمانات المهمة جداً في جذب الاستثمار الأجنبي وفي تشجيعه وفي استدامته؛ فهي ضمانة حيوية من الناحية القانونية ومن الناحية الاقتصادية تحقق صمام الأمان أمام المستثمر الأجنبي في ضمان كافة حقوقه، وتحقق له أيضاً حُسن تطبيق القواعد القانونية التي شجعته ودفعته للاستثمار ذاته، فإلى جانب القوانين السابق الإشارة إليها العقارية منها والعمالية وغيرها تعتبر جميعها عاجزة عن تحقيق الآليات التي تضمنتها في حال وجود الفساد في الدولة، من هنا تأتي قوانين مكافحة الفساد كوسيلة قانونية تضمن حُسن تفعيل القواعد القانونية السابق الإشارة إليها[21].

يحقق المستثمر الأجنبي استدامة مشروعه من خلال بحثه عن قوانين مكافحة الفساد في الدولة المستضيفة التي توفر له بيئة عمل طويلة الأمد، صالحة له ولعماله، لإمكانية استمرار عملهم دون أن يقعوا في شباك الفساد الإداري والذي من شأنه أن يمس المشروع وأن يقضي عليه وأن يزيل كل ما يجنيه من نفع وفائدة.

يبحث المستثمر الاجنبي ليس فقط في جانب النص القانوني الموضوعي لمكافحة الفساد. فقد تكون النصوص مصاغة بشكل ممتاز غير ان الواقع العملي مختلف تماماً. ونكون امام صورة مخيفة للفساد فالمشرع يصيغ نصوصاً محكمة الصياغة ولكنها في الواقع العملي غائبة تماماً.

يجب ان تتنبه الدول التي ترغب في جذب الاستثمارات الاجنبية إلى ان تكون في الواقع لديها اليات عملية ميدانية ناجحة في ترجمة النصوص القانونية الى واقع.

الفرع الثاني: دور قوانين مكافحة الفساد في القطاع الخاص على استدامة الاستثمار الأجنبي:

إن بعض الأعمال في القطاع الخاص قد تحمل مظاهر مختلفة من الفساد الذي من شأنه أن يستبعد الاستثمارات الأجنبية، والسبب الرئيس لذلك هو الطمع في الحصول على المنافع التي قد يحققها المستثمر الأجنبي، قد توفر القواعد القانونية الاقتصادية وسيلة من وسائل مكافحة والحدّ من صور الفساد في القطاع الخاص؛ كالمنافسة غير المشروعة[22]، والتي

---

[21] أنظر على سبيل المثال:

الكويت قانون رقم 2 لسنة 2016.

الأردن قانون رقم 13 لسنة 2016.

بالنسبة لمصر تضمنت مجموعة من التشريعات المختلفة لمكافحة الفساد.

[22] أنظر على سبيل المثال:

السعودية مرسوم ملكي رقم م/75 لعام 1440هـ.

الإمارات قانون اتحادي رقم 4 لسنة 2012.

تتضمن مظاهر مختلفة كالدعاية الكاذبة، وتحويل الزبائن، وتزوير العلامات التجارية وغيرها.

تعتبر هذه المظاهر نسبياً مظاهر حديثة في علم القانون على المستوى الدولي. اتصلت بالقانون الاقتصادي، فنجد اهتماماً كبيراً في الإتحاد الأوروبي منذ أن كان بمسمى السوق الأوروبية المشتركة حيث التفت إلى هذه الظواهر الاقتصادية الخطيرة في فتح الاستثمار بين الدول الأوروبية تحت قاعدة حرية انتقال الأشخاص، حرية انتقال الأشياء، من هنا كان لا بد من تحقيق ضمانات وحماية من خلال قواعد قانونية فظهرت قوانين المنافسة المشروعة والقوانين الأخرى التي سبقت الإشارة إليها[23].

يتواصل القطاع الخاص غالباً مع المستثمر الأجنبي في إمكانية تحقيق مشروعه، وهنا لابــد أن تكون هناك ضمانات قانونية لمنع القطاع الخاص من صور الفساد في تنفيذ أعماله وهي أحياناً تدخل ضمن صور الخطأ العقدي في العلاقات التعاقدية كحالة العطاءات وغيرها[24]، وجود قواعد قانونية متخصصة في مجال التعامل مع المستثمر الأجنبي في توفير حمايته من القطاع الخاص الذي قد يصيبه الفساد في بعض الأحوال من شأنه أن يقود إلى استدامة الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة وهذا له انعكاسات أخرى تتمثل في أن استدامة الاستثمار نفسه هو جذب بحد ذاته لاستثمارات أجنبية اخرى.

يمكن تصور بعض صور الفساد في القطاع الخاص؛ كالاحتكار والتلاعب بالبورصة، والتلاعب بالأسعار في الأسواق، تتجه أغلب الدول إلى تنظيم هذه المسائل من خلال قواعد قانونية يجب النظر إليها على أنها ليست فقط حماية للمستهلك[25] وإنما أيضاً من العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي.

مما تقدّم نجد بأن أغلب دول العالم اتجهت إلى تنظيم الحياة الاقتصادية في القطاع الخاص من خلال قوانين تمنع وتحارب الصور غير المشروعة التي يمكن أن تُمارس من قِبَلِه؛ كمحاربة المنافسة غير المشروعة والاحتكار والتلاعب بالأسعار وغيرها. إن غياب مثل هذه القوانين في الدولة المستضيفة من شأنه أن ينفّر المستثمر الأجنبي من الإقدام على الاستثمار في تلك الدولة.

يجب على الدول التي ترغب بجذب الاستثمار واستدامته أن تهتم بقوانينها الاقتصادية وتحديثها بصورة تتماشى مع تطور الحياة الاقتصادية على مستوى العالم.

الخاتمـة:

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي يتضمن مسائل إيجابية كثيرة للدولة؛ منها ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، فعملية جذب الاستثمارات الأجنبية يترتب عليها المساهمة في تخفيف نسبة البطالة، وفي رفع القدرات العلمية والمعرفية

الأردن قانون رقم 33 لسنة 2004.

مصر قانون رقم 3 لسنة 2005.

عُمان مرسوم سلطاني رقم 2014/67.

[23] تعتبر اتفاقية روما لعام 1958 نواة قوانين المنافسة المشروعة وقوانين الإحتكار في أوروبا؛ حيث انعكست على القوانين الداخلية بأحكامها وبشكل خاص المواد 88،87،86،36،30.

[24] د. بشار عدنان ملكاوي. الوافي في شرح نظرية العقد. لا يوجد دار نشر. 2017. صفحة 245 وما بعدها.

[25] قوانين حماية المستهلك العربية

اعتمدت الكثير من الدول العربية هيئات حكومية لحماية المستهلك منها؛ دول الخليج ومصر والأردن وسوريا ولبنان وغيرها.

لأبناء الوطن، وينعكس ذلك على الحياة الاجتماعية حيث يؤثر ذلك الوضع الاقتصادي الذي يترتب للشخص على حياته الاجتماعية فيواجه متطلباته الحياتية.

من جانب آخر يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية هدف تسعى إليه أغلب دول العالم لما يحقق لها من آثار إيجابية على مستوى الدخل القومي، وتعتبر هذه الغاية هدفاً مشتركاً بين الجهتين: الجهة المستثمرة، والجهة الجاذبة لهذا الاستثمار؛ فالدول التي تمتلك تكنولوجيا عالية تطمع أيضاً إلى تصدير هذه التكنولوجيا، ومن هنا ظهرت عقود "know–how" أو ما يسمى أيضاً باللغة الفرنسية savoir faire" أي نقل المعرفة، وهي عقود تنقل فيها الدول التي تمتلك تكنولوجيا عالية نقل هذه التكنولوجيا إلى دول أخرى. تسعى هذه الدول التي تمتلك معرفة متقدمة إلى الحصول على ضمانات لتمكينها من نقل استثماراتها أو التكنولوجيا التي تمتلكها إلى دول أخرى والآلية التي تحقق ذلك هي القاعدة القانونية.

ترتب على ذلك وجوب تحقيق الاستقرار القانوني حتى لا تتفاجأ الجهات المستثمرة بظروف قانونية جديدة ترتب عليها التزامات لم تكن موجودة وقت نقل الاستثمار ويترتب عليها أحد أمرين الأمر الأول: إما الخضوع لمبدأ سيادة الدولة وبالتالي تطبيق القواعد القانونية الجديدة بما تحمله من احكام جديدة قـد لا تتناسب مع حاجات المستثمر، مما يعني أن مرحلة المفاوضات والمراحل التعاقدية السابقة جميعها لم تكن منتجة لآثارها التي أرادها على الأقل الطرف المستثمر. الأمر الثاني: أن يعود المستثمر لسحب استثماره ويبحث عن جهة أخرى، وهذا يعني أنه سيتحمل خسارة مالية ترتبت على عملية النقل ذاتها لهذا الاستثمار وبناء البنية التحتية له في الدولة التي أراد الاستثمار فيها.

من ناحية أخرى قد تترتب الجوانب السلبية على الدولة التي استقطبت الاستثمار الأجنبي فعملية تثبيت القاعدة القانونية عند مستوى معين بما يسمى "بالاستقرار القانوني" قد ينتج عنه جمود في الحياة القانونية من ناحية وقد يترتب عليه مع الزمن التخلف القانوني في الحاجات المستجدة للدولة أو على الصعيد العالمي، ومن هنا فإن عملية الاستقرار القانوني يجب أن تكون متزنة ويجب مراعاتها في الأخذ بعين الاعتبار لمصالح الطرفين، فمن الممكن أن يكون الاستقرار القانوني ضمن مدة زمنية معينة يحقق النفع للجهة التي استثمرت، ويحقق التوازن بالنسبة للدولة الجاذبة للاستثمار الأجنبي بحيث يحقق هذا التوازن النفع والعدالة لكلا الطرفين في عملية جذب الاستثمار الأجنبي.

بناءً على ما تقدّم فإنه يستوجب على الدولة قبل الحديث عن الاستقرار القانوني التنبه إلى صياغة القوانين بطريقة علمية حضارية تتماشى مع المعايير الدولية في المجالات القانونية المختلفة لتحقق غاياتها من جذب الاستثمار من خلال بنية قانونية متينة مستقرة.

نلاحظ ختاماً التكاملية في الاستقرار القانوني بآثاره على الاستثمار الأجنبي بدءاً من الجذب لهذا الاستثمار إلى تشجيعه ودعمه ومن ثمّ إلى استدامته، ونجد بأن هذه التكاملية بين القواعد القانونية يجب أن تتحقق في الهيكل القانوني للدولة حتى يتسنى إنجاح عملية جذب الاستثمار الأجنبي، وكما سبقت الإشارة إلى أن استدامة الاستثمار الأجنبي هي في حد ذاتها تحقق جذب للاستثمارات الأجنبية فيجب الالتفات إلى هذه المسألة على أنها نجاح في الاستقرار القانوني من شأنه أن يحقق بالأثر القانوني نجاحات متكررة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أ.د. غالب الداوودي. المدخل إلى علم القانون. دار الثقافة. عمان – الأردن. 2014.

2. اكرام الصواف. الحماية الدستورية والقانونية في حق الملكية الخاصة. رسالة ماجستير. الموصل. 2010.
3. الإمارات قانون اتحادي رقم 4 لسنة 2012.
4. د. بشار عدنان ملكاوي. الوافي في شرح نظرية العقد. لا يوجد دار نشر. 2017.
5. د. بشار عدنان ملكاوي. تأثر مبادئ العقد عند حلول أزمة سياسية مثال الشرق الأوسط منذ عام 1945. دار وائل للنشر. عمان – الأردن. 2002.
6. د. بشار عدنان ملكاوي. دراسات فقهية في قانون العمل. لا يوجد دار نشر. عمان – الأردن. 2014.
7. د. بشار عدنان ملكاوي. مبدأ المشروعية في قانون العمل الأردني. مجلة دراسات. الجامعة الأردنية. عدد (30). مجلد (31). 2002.
8. د. بشار عدنان ملكاوي. مدى انسجام التعويض عن إصابة العمل في القانون المدني وقانون العمل الأردني. LAMBERT.
9. د. بشار عدنان ملكاوي. معجم تعريف مصطلحات القانون. لا يوجد دار نشر. 2016.
10. د. خالد الرويس و د. رزق الريس. المدخل لدراسة العلوم القانونية. مكتبة الرشد. الرياض. 2018.
11. د. عبد القادر الفار. المدخل لدراسة العلوم القانونية. دار الثقافة للنشر. عمان – الأردن.
12. د. وعد الشيخلي. حق الملكية في عدد من الدساتير العربية والعراقية. دار الحكمة للدراسات والبحوث. doral-hikma. blogspost. Com .2014
13. ساندرا لينبيرغ. الضمان الاجتماعي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان.
14. طالب براية سليمان. الضمانات التشريعية لحماية الاستثمار الأجنبي. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2016.
15. علي شهاب الصباحي. الاستثمار الأجنبي الخاص. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2019.
16. فريجة محمد هشام. ضمانات الحق في محاكمة عادلة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان plat form.almauhal.com.
17. لطيفة محمد سالم. النظام القضائي المري الحديث. دار الشروق. القاهرة. 2010.
18. ميساء السامرائي. التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي. منشورات زين الحقوقية. بيروت – لبنان. 2018.
19. نوارة حسين. الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي. المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة. 2017.
20. يوسف الياس. أزمة قانون العمل المعاصر بين نهج تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق. دار وائل للنشر. عمان – الأردن. 2004.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- REUET, Thierry. L'ordre public dès les relations de travail. In l'order public à la fin du XXe siècle Dalloz. 1996.